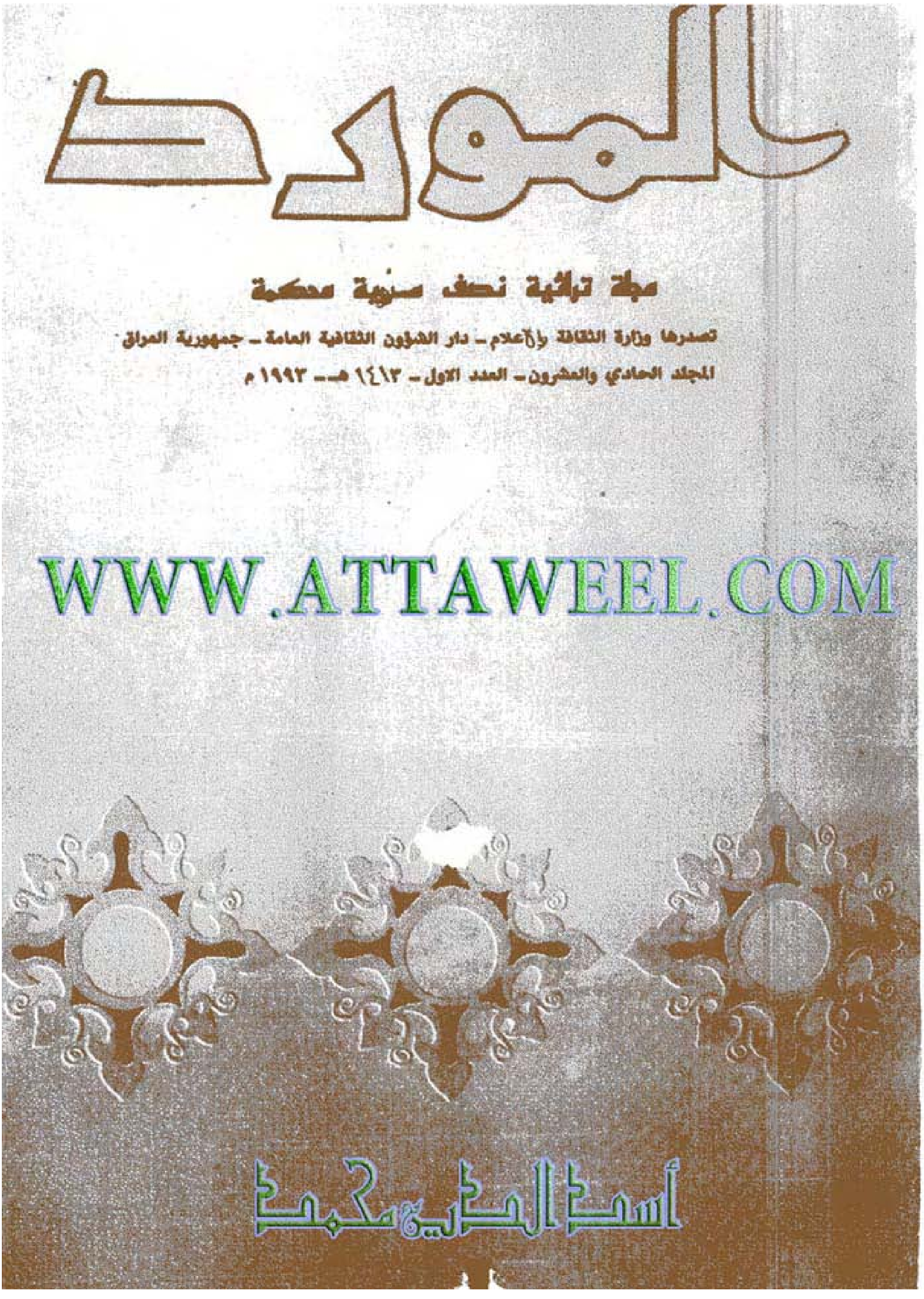
المورد
مجلة تراثية نصف سنوية محكمة
تصدرها وزارة الثقافة والإعلام ـ دار الشؤون الثقافية العامة ـ جمهورية العراق
المجلد الحادي والعشرون ـ العدد الاول ـ ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م
WWW.ATTAWEEL.COM
أسد الدين محمد

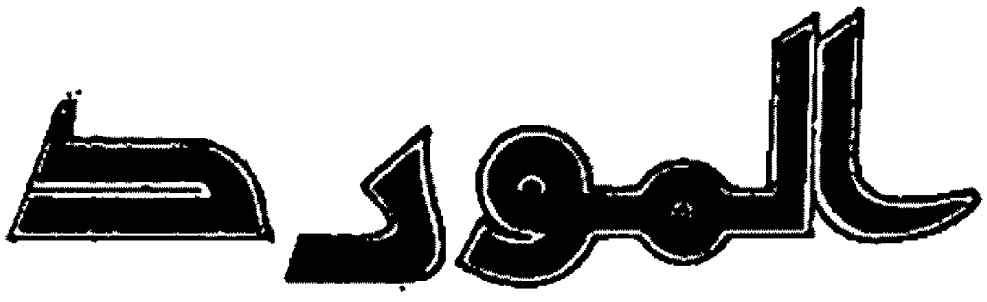

مجلة تراثية نصف سنوية

تصدرها وزارة الثقافة والاعلام ـ دار الشؤون الثقافية العامة ـ بغداد ـ جمهورية العراق

المجلد
الحادي والعشرون

العدد
الاول ١٩٩٣

رئيس التحرير عبد الحميد العلوجي

سكرتير التحرير صادق هاملديكان

علل الاعراب والحركات الاعرابية في العربية

دراسة
د. قيس اسماعيل الاوسي
جامعة صدام للعلوم الاسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

ان المشتغلين بعلم النحو ، ولا سيما المتأخرين منهم ، كانوا غير بعيدين عن علم الكلام ، إنْ لم يكونوا من المشتغلين به ، لذلك جاءت عِللهم أقرب الى عِلل المتكلمين منها الى عِلل المتفقهين : « اعلمْ ان عِلل النحويين ـ وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين ، لا أغفالهم المستضعفين ـ أقرب الى عِلل المتكلمين ، منها الى عِلل المتفقهين ، وذلك أنهم إنما يُحيلون على الحسّ ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النفس ، وليس كذلك حديث عِلل الفقه ، وذلك أنها إنما هي أعلامٌ وأماراتٌ لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا ، غير بادية الصفحة لنا ـ »[1].

وعِلل النحو وإنْ كانت ترجع عِلل الفقه ، وتُلحق بعلل الكلام ، إلا انها لا تبلغ علل المتكلمين وبراهين المهندسين : « واعلم أنا مع ما شرحناه وعُدنا به فاوضحناه من ترجيح عِلل النحو على عللِ الفقهِ ، وإلحاقها بِعلَلِ الكلام ، لا نَدّعي أنّها تبلغُ قدرَ عِلل المتكلمين ، ولا عليها براهين المهندسين »[2].

وكان غرض النحاة من دراسة عِلل النحو هو البحث عن الاسباب والاسرار التي تحكّمتْ في التزام العرب ما التزموه من قوانين النحو وأحكام الإعراب في كلامهم : « إنّا لسنا نَدّعي أنّ عِلل أهل العربية في ضمنِ العِلل الكلامية البتة ، بل نَدّعي أنّها أقربُ اليها من العِلَلِ الفقهية ، وإنا حكّمنا بديهة العقل ، وترافعنا الى الطبيعة والحسّ ، فقد وفّينا الصنعة حقها ، وربانا بها أفرخ مشارفها ، وقد قال سيبويه : « وليس شيء مما يُضطرون اليه ، إلا وهم يحاولون به وجهاً »[3]. وهذا أصلٌ يدعو الى البحث عن عِلل ما استكرهوا عليه ، ثمّ ويأخذ بيدك الى ما وراء ذلك ، فتستضيء به وتستمد التنبّه على الأسباب المطلوبات منه ـ »[1].

وينفرد هذا البحث بدراسة (عِلل الإعراب والحركات الاعرابية في العربية) ، وكان الزّجّاجي قد سجل جانباً منها في كتابه « الإيضاح في عِلل النحو » ، وجاء هذا البحث ليدرس العِلل التي فاتت الزّجّاجي ، أو التي كان الزّجّاجي قد أغفلها ، كما يدرس عِلل النحاة المتأخرين ، وهي كثيرة ، لكنها متناثرة ومبعثرة في كثير من كتب النحو ، ولا تتوفر لها فهارس تشير الى وجودها ، فلم يكن من سبيل للكشف عنها إلّا أن أصبر نفسي مع هذه الكتب ، أتوغل فيما احتشد من سطورها وكلماتها ، وأنا أتصفح وجوهها وأتطلع فيها ، باحثاً عن كل ما له علاقة بها .

(الإعراب) لغةً :

يجيء (الإعراب) في اللغة لمعانٍ ، منها : (الإبانة) ، يُقال : « أعربَ عن حاجته) : إذا أبان عنها . و (التحسين) ، يُقال (أعربتُ الشيء) أي : حَسّنتُهُ . و (التّغيير) ، يُقال (غيرتْ مِعدَةُ الرجلِ) إذا تغيّرت . و (الانتقال) ، يُقال (غَرِيَتْ الدابّةُ في مرعاها) أي : جالت[4].

وكلمة (الإعراب) في (علم النحو) قد تكون منقولةً من قولهم (غَرِيَتْ مِعدَتُهُ) إذا فَسَدَتْ ، فكأنّ المعنى في (الإعراب) : إزالةُ الفساد ورفعُ الإبهام ، ألا ترى أنك لو قُلتَ : (هذا زيدٌ) و (رأيتُ زيدَ) و (مررتُ بزيدٍ) ، فلم تُغيّر آخر الكلمة ، لكان ذلك لَبساً وإفساداً . فاذا خالفتَ بين الحركات في آخر الاسم ، وللتَ بكل واحدة على معنى ، اتضح المقصود وزال اللّبس والفساد ، فـ (أُعربتُ) على هذا القول مثل (أعجمتُ) بمعنى : أزلتُ عُجْمَتَهُ ، و (أشكيتُ الرجلَ) بمعنى : أرضيتُهُ وأزلتُ شِكايَتَهُ . فهذه (الهمزة) تُسمى (همزة السّلب)[1].

والانسب لكلمة (الإعراب) أن تكون مأخوذةً من (الإبانة)[2] ، يُقال : (أعربَ عن نفسه) إذا بيّن ما في ضميره وأوضحه ، و (رجلٌ مُعْرِب) أي : فصيح يكشف عن مقاصده ويوضحها ، و (أعربَ عنه لسانه) أي : أبانَ وأفصح ، و (أعربَ عن الرّجُلِ) أي : بيّن عنه وتكلّم بحُجّته ، ومنه قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ « الثّيّبُ تُعْرِبُ عن نفسها » أي : تُفصِحُ ، ومنه الحديث الآخر : « فإنّما كان يُعرِبُ عنّا في قلبه لِسانُهُ » . ومن هذا أن يُقال للرجلِ الذي أفصَحَ بالكلام : (أعرَبَ)[3].

وهو مُشتَقٌّ من لفظ (العرب) ومعناه ، وذلك لِما يُعزى اليهم من الفصاحة ، يُقال : (أعرَبَ) و (تَعَرّبَ) إذا تَخَلّقَ بِخُلُقِ العرب في البيان والفصاحة ، كما يُقال (تَفَقّهَ) إذا تكلم بكلام فقهاء[1] .

وإنما سُمّيَ (الإعرابُ) إعراباً لتبيينه وإيضاحه ،

فـ (الإعرابُ) الذي هو من موضوعات (النحو) إنّما هو : الإبانةُ عن المعاني وايضاحها بالالفاظ . و (أعربَ كلامَهُ) : إذا لم يَلْحَنْ في الإعراب[١٠].

وذلك أنّ النحويين لمّا رأوا في أواخر الأسماء والافعال حركاتٍ تدل على المعاني ، وتبين عنها ، سَمّوها (إعراباً) ، أي : بياناً ، وكانَ البيان بها يكون ، كما يُسمى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه أو مجاوراً له[١١].

ويؤكّد هذا أنّ (المبني) إنما سُمّي مبنياً لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص[١٢].

فـ (الإعراب) هو : الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكَلِم ، ألا ترى أنّك لو قلت : (ضرب زيد عمرو) ، بالسكون من غير اعراب ، لم يُعلَم الفاعل من المفعول ، فلما كانت الاسماء تعتورها المعاني ، فتكون فاعلةً ، ومفعولةً ، ومضافاً اليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جُعِلت حركات الإعراب فيها تنبيهاً عن هذه المعاني ، فقالوا : (ضَرَبَ زيدٌ عمراً) ، فدلّوا برفع (زيد) على أنّ الفعل له ، وبنصب (عمرو) على أنّ الفعل واقعٌ به . وقالوا : (ضُرِبَ زيدٌ) ، فدلّوا بتغيير أوّل الفعل ورفع (زيد) على أنّ الفعل ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، وأنّ المفعولَ قد ناب منابَهُ . وقالوا : (هذا غلامُ زيدٍ) ، فدلّوا بخفض (زيد) على اضافة (الغلام) اليه ، وكذلك سائر المعاني ، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتّسعوا في كلامهم ، ويُقدّموا الفاعل إنْ أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة الى تقديمه ، وتكون الحركات دالّةً على المعاني[١٣].

وفي هذا يقول ابن فارس : « إنّ الإعراب هو الفارق بين المعاني ، ألا ترى أنّ القائل إذا قال : (ما أحسن زيد) لَمْ يُفرّقْ بين التعجُّبِ والاستفهام والنَّفْيِ إلّا بالإعراب »[١٤].

ويقول في (باب ذكر ما اختُصّتْ به العرب) : « من العلوم الجليلة التي خُصّت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما مُيِّزَ فاعل من مفعول ، ولا مُضاف من منعوت ، ولا تَعجُّب من استفهام ، ولا صدرٌ من مصدر ، ولا نعتٌ من تاكيد . وذكَرَ بعض أصحابنا أنّ الإعراب يختص بالإخبار ، وقد يكون الإعراب في غير الخبر أيضاً ، لأنّا نقول : (أزيدٌ عندَكَ ؟) و (أزيداً ضَرَبْتَ ؟) ، فقد عَمِلَ الإعرابُ وليس هو من باب الخبر »[١٥].

ويقول أيضاً : « فانما الإعراب فيه تُميِّز المعاني ويوقَف على أغراض المتكلمين ، وذلك أنّ قائلًا لو قال : (ما أحسن زيد) غير مُعرب ، أو : (ضرب عمرو زيد) غير مُعرب ، لم يوقَف على مُراده ، فإذا قال : (ما أحسنَ زيداً !) أو (ما أحسنَ زيدٌ) أو (ما أحسنُ زيدٍ ؟) ، أبانَ بالإعرابِ عن المعنى الذي أراده . وللعَرَبِ في ذلك ما ليس لغيرها ، فهُم يُفرّقون بالحركات وغيرها بين المعاني .. يقولون : (هذا غُلاماً أحسنَ منه زيْدًا) يريدون به الحال في شخصٍ واحد ، ويقولون : (هذا غُلامُ أحسنُ منهُ زيْدٌ) فهُما إذن شخصان ، وتقول : (كَمْ زَيْدًا رأيتَ ؟) في الاستخبار ، و (كَمْ زَيْدٍ رأيتَ !) في الخَبَرِ يُرادُ به التكثير ، و (هُنَّ حَوَاجُّ بيت الله) إذا كُنَّ قد حَجَجْنَ ، و (حَوَاجُّ بيت الله) إذا أردنَ الحَجَّ ، ومن ذلك : (جاء الشتاءُ والحَطَبَ) لَمْ يُرِدْ أنّ الحطبَ جاء إنّما أراد الحاجة اليه ، فإن أراد مجيئهما قال : (والحطبُ) . وهذا دليلٌ يدلُّ على ما وراءَهُ »[١٦].

ويقول ابن الخشاب في فائدة (الإعراب) : « وفائدته أنه يُفرّقُ بين المعاني المختلفة التي لو لَمْ يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقبُ عليها تلك المعاني التبستْ . والمثال في تلك المسألة المذكورة ، وهي قولهم : (ما أحسنَ زيداً) و (ما أحسنَ زيدٌ) و (ما أحسنُ زيدٍ) ، صيغة الكلام واحدة ، ومعانيه مختلفة ، فإذا نصبتَ (زيداً) وفتحت النون من (أحسنَ) كان الكلام تعجُّباً . وإذا رفعتَ زيداً مع فتح النون كان الكلام نفياً للإحسان عنه ، وإذا رفعتَ النون وجَرَرتَ زيداً كان الكلام استفهاماً عن الشيء الذي هو أحسنُ ما في زيد ، كانك سألت : أعَيْنُ زيدٍ أحسنُ ما فيه أم أنْفُهُ أمْ فَمُهُ ؟ الى غير ذلك مما يَصِحُّ الاستفهام عنه منه ، فلولا اختلاف الحركات ، التي هي الرفع والنصب والجر المتعاقبة على دال (زيد) ، التبسَتْ هذه المعاني ، فلم يكن بين بعضها وبعض فرقٌ في اللفظ ، الى غير ذلك من المسائل التي تتبين فيها فائدة الإعراب »[١٧].

ولو اقتَصِرَ في البيان على حفظ المرتبة ، فيُعلَمُ الفاعلُ بتقدُّمه والمفعول بتاخُّرِه ، لَضاقَ المذهبُ ولَمْ يوجد من الاتّساع بالتقديم والتاخير ما يوجد بوجود الإعراب ، ألا ترى أنّك تقول : (ضربَ زيدٌ عمراً) و (أكرمَ أخاكَ أبوكَ) ، فيُعلَمُ الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدّم أم تاخر[١٨].

ان المعنى هو مُوجِبُ الإعراب في الاصل ، نحو : (الفاعلية) و (المفعولية) و (الإضافة)[١٩]، هذا قول جميع النحويين إلّا قُطْرُباً ، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال ، وقال : لَمْ يُعرَبِ الكلام للدلالة على المعاني والفَرقِ بين بعضها وبعض ، لأنّا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، كقولهم : (إنّ زيداً أخوكَ) و (لعلّ زيداً أخوكَ) و (كأنّ زيداً أخوكَ) ، كما توجد في كلامهم أسماء مختلفة الإعراب مُتّفقة المعاني ، كقولهم : (ما زيدٌ قائماً) و (ما زيدٌ قائمٌ) ، فلو كان الإعرابُ إنّما دَخل الكلام للفرق بين المعاني ، لوَجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه ، لا يزول إلّا بزواله .

قال قُطْرُب : وإنّما أعرَبَتِ العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جَعلوا وَصْلَهُ بالسكون أيضاً للزمهم الإسكان في الوقف والوصل ، ولَلَزِمَهُم الإبطاء عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك مُعاقِباً للإسكان ، ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرّكٍ وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين

ساكنين في حشو كلمة ولا في حشو بيتٍ ، لأنهم في اجتماع الساكنين يُبطئون ، كما لم يجمعوا بين أربعة أحرف متحركة ، لانهم في كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم . لذلك جعلوا الحركة عَقِبَ الإسكان .

وقيلَ لِقُطْرُب : فهلّا لزِموا حركةً واحدةً لانها مُجزئة لهم ، إذْ كان الفرض إنما هو حركة تعقب سكوناً ؟ ، فقال : لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم ، فارادوا الاتساع في الحركات وأن لا يحظروا على المتكلّم الكلام إلّا بحركةٍ واحدة .

والفساد واضح في مذهب قُطْرُب واحتجاجه ، فلو كان سبب الإعراب ـ كما زَعَمَ قُطْرُب ـ هو جعل التحريك مُعاقِباً للإسكان ، لجاز خفض الفاعل مرةً ، ورفعه أو نصبه اخرى ، وجاز نصب المضاف اليه ، ما دام القصد في هذا إنما هو جعل الحركة تُعاقِبُ السكون حتى يعتدل بهما الكلام ، وأيُّ حركةٍ أتى بها المتكلم أجزأتْهُ فهو مُخَيَّرٌ في ذلك . وفي هذا فسادٌ للكلام ، وخروجٌ عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم[٢٠].

(الإعراب) اصطلاحاً :

لا يختلف (الإعراب) في اصطلاح النحاة المتقدمين عن معناه اللغوي ، فقد حدّهُ الزّجّاجي بقوله : « الإعراب : الحركات المبينة عن معاني اللغة »[٢١]، وحدّه ابن جنّي بقوله : « الإعراب : هو الإبانة عن المعاني بالالفاظ ، الا ترى أنك إذا سمعت (أكرمَ سعيدٌ أباه) و (شكرَ سعيداً أبوه) ، عَلِمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجاً[٢٢] واحداً لاستبهَمَ أحدُهما من صاحبه »[٢٣]، ويقول فيه أيضاً : « موضوع (الإعراب) على مُخالفة بعضه بعضاً ، من حيث كان إنّما جيء به دالّاً على اختلاف المعاني »[٢٤].

ونَفَدَ حدُّ (الإعراب) عند المتأخرين عن المعنى اللغوي للكلمة ، وذلك بسبب خضوعهم لفكرة العامل ، فقال الشريف الجرجاني في حدّهِ : « هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً »[٢٥]، وقال الفاكهي : « حدُّ (الإعراب) : أثرٌ ظاهرٌ أو مُقدّرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة ، حقيقةً أو مجازاً »[٢٦]، كما عرّفه الأشموني بقوله : « ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذف »[٢٧].

وقد اختلف النحاةُ في (الإعراب) ما هو ؟ ، فذهبت طائفة منهم الى انه (معنوي) ، قالوا : وذلك لانّه تغيير أو اختلاف في أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أولها ، نحو : (هذا زيدٌ) و (رأيتُ زيداً) و (مررتُ بزيدٍ) ، والاختلاف معنى لا محالة ، أمّا نفسُ الحركاتِ فليست بإعراب ، وإنّما هي علاماتُ الإعراب ودلائلُ عليه . وذهب آخرون الى أنّه (لفظي) ، فهو عندهم لفظٌ لا معنى ، قالوا : لانه نفس حركات الإعراب ، فهو عبارة عن كل حركةٍ أو سكون يطرى على آخرِ الكلمة في اللفظ ، يحدثُ بعامل ، ويبطُلُ ببطلانه[٢٨].

ومن الذين قالوا بانّ الإعراب (معنوي) عبدالقاهر الجرجاني ، الذي قال في البرهنة على هذا الرأي : « إنّ (الإعراب) في الحقيقة (معنىً) لا (لفظٌ) ، ولهذا قال[٢٩]: « الإعراب : أن تختلف أواخر الكلِم لاختلاف العوامل » ، وقوله « أن تختلف » بمعنى : الاختلاف ، وليس الاختلاف بلفظٍ ، وإنما هو معنىً .. فإذا قُلتَ : (جاءني زيدٌ) و (رأيتُ زيداً) و (مررتُ بزيدٍ) فإنّ اختلاف الحركة ، وكونها مرةً ضمّة واخرى فتحة وثالثةً كسرة ، ليدُلّ هذا الاختلاف على معانٍ مختلفة ، إعرابٌ ، وليس نفس الحركة بإعرابٍ ، ألا ترى انها إذا وُجِدَتْ ولم يوجد الاختلاف لم تكن الكلمة مُعربةً ، وذلك (أينَ) و (كيف) ، ألا ترى أنهما مُتحركان ، ولا يقول أحدٌ إنّهما مُعربان ، لأجل أنّ الاختلاف غير موجودٍ في آخرهما . فاذا قيل لك في قولك (جاءني زيدٌ) : ما الإعرابُ ؟، فقُل : اختصاص الضمة بهذه الحال ، ومعنى الاختصاص أنها تزول في قولك : (رأيتُ زيداً) ، وكذا الفتحة تزول في قولك : (مررتُ بزيدٍ) ، فكلُّ واحدةٍ منها خُصّتْ بدلالةٍ على معنىً ، فهي تزول بزوال ذلك المعنى ، وتأتي صاحبتُها الموضوعة للمعنى الثاني ، وكذلك تأتي الثالثة للمعنى الثالث .

فالحركة إذن آلةُ الإعراب ، لانّ الاختلاف يحصلُ بها ، ولو كانت الحركة إعراباً لوجَبَ أن لا يُقال : (حركات الإعراب) ، إذ الشيءُ لا يُضافُ الى نفسه .. فهذه الإضافة بمنزلة قولهم : (عِلّةُ حربٍ) ، إذ المعنى : أنّ هذه الحركات بها يحصل الاختلاف في آخر الكلمة ، كما أنّ العِلّةَ عليها يكون الحرب .. »[٣٠].

ومن هؤلاء أيضاً ابنُ يعيش الذي يقول : « والأظهرُ المذهبُ الأول لاتفاقهم على أنهم قالوا : (حركات الإعراب) ، ولو كان الإعراب نفس الحركات لكان من اضافة الشيء الى نفسه ، وذلك مُمتنع »[٣١].

الإعراب أصلٌ في الاسماء أم في الافعال ؟

الإعراب عند البصريين أصلٌ في الاسماء فرعٌ في الافعال ، وعند الكوفيين أصلٌ في الأسماء والافعال ، وعند بعض المتأخرين أنّ الفعل أحقُّ بالإعراب من الاسم . وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبيرُ منفعة[٣٢].

ويبقى ما ذهب اليه البصريون من أنّ أصل الاسماء الإعراب ، وأصل الافعال والحروف البناء ، هو الأولى بالقبول ، لاجل أنّ الاسم تكون فيه معانٍ توجِبُ الاختلاف ، كالفاعلية والمفعولية والاضافة ، فلو لم تأت بالاختلاف لم يُفصل بين المقاصد ، وليس كذلك الافعال والحروف ، لانها تدلُّ صيغُها على معانيها ، ألا ترى أنّ (ضَرَبَ) للماضي و (سَيَضْرِبُ) للمستقبل ، وكذا (مِن) لابتداء الغاية ، وليس فيها شيءٌ من المعاني التي تُوجِبُ اختلاف اللفظ ، فلو قيل : (ضَرَبَ ، ضَرَبٌ ، ضَرَبٍ) أو (سَوْفَ ، سَوْفٌ ، سَوْفٍ) لم يُفِد هذا الاختلاف شيئاً ، ومن المُحال أن يُغيّر اللفظ لغير معنىً . فلهذا قالوا : إنّ أصل الفعل والحرف البناء ، وأصل الاسم الإعراب[٣٣].

وقد لَخَّصَ الزَّجّاجي رأي البصريين بقوله : « أجمعَ الجميع على أن الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المُشكِلَة ، ويُدَلّ به على الفاعل والمفعول والمضاف اليه وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء ـ قالوا : وهذه المعاني موجودة في الاسماء دون الافعال والحروف ، فوجَبَ لذلك أن يكون أصل الإعراب للاسماء ، وأصل البناء للافعال والحروف »[٢٤].

وقالوا : إنما كان أصل دخول الإعراب في الاسماء التي تُنكَرُ بعد الافعال ، لانه يُنكَر بعدها اسمان ، أحدهما فاعلٌ والاخر مفعول ، فمعناهما مختلف ، فوجب الفرق بينهما ، ثم جُعِلَ سائر الكلام على ذلك[٢٥].

وقال البصريون : إنّ الإعراب فرعٌ في المضارع ، لانه أشبه الاسم في الإبهام والاختصاص فأُعرب ، وإبهامه أنّه يحتمل الحال والاستقبال ، واختصاصه بدخول ما يُخلِّصُه لاحدهما ، كإبهام (رجل) في صلاحيته لكلّ فردٍ من الرجال ، واختصاصه بواحد بدخول (أل) المهدية عليه . وظاهر كلام سيبويه أنّ دخول لام التوكيد من وجوه الشبه ، نحو : (إن زيداً لَيَقُومُ) كما تقولُ (إنّ زيداً لقائمٌ) ، وبه قال أبو عليّ ، وقيل : ليست من وجوه الشبه ، إذ هي دخلت عليه بعد استحقاقه الإعراب لتخصيصه بالحال ، كما خصصته (السّين) و (سوف) بالاستقبال[٢٦].

أنـواع الإعـــراب :

وهي : الرفع ، والنصب ، والجر ، وأما الجزم فاختُلِفَ فيه ، فعدّه قوم من أنواعه ، وقال آخرون : ليس الجزم بإعراب . فالرفع بالضمة ، والنصب بالفتحة ، والجر بالكسرة ، والجزم ـ عند مَن أثبته إعراباً ـ بالحذف ، لانّ الجزم قَطعُ الحركة أو ما قام مقامها[٢٧].

فتسمية (وجوه الإعراب) يُريد به النحاة أنواع اعراب الاسماء ، التي هي : (الرفع) و (النصب) و (الجر) ، لانه لمّا كانت معاني الاسماء مختلفة ، تارة تكون فاعلة ، وتارة تكون مفعولة ، وتارة تكون مضافاً اليها ، كان الاعراب المضاف اليها مختلفاً ، ليكون الدليل على حسب المدلول عليه[٢٨].

وذلك أن الإعراب عبارة عن معانٍ يحصل بالحركات أو بالحروف ، ولمّا وَجَدَ النّحاة هذه الحركات قد أتت دالّةً على معانٍ ، وصار اختلافها عَلَماً لاختلاف المعاني ، كالفاعلية والمفعولية والاضافة ، جعلوا لها في هذا الحدّ أسماء منفردة ، فـ (الرفع) اسمٌ للضمة المختصة بحالٍ معلومةٍ ودلالةٍ مخصوصة ، وكذا (النصبُ) و (الجرُّ) اسمان للفتحة والكسرة الدّالّتين على المعنيين المخصوصين[٢٩].

وفَصَلَ سيبويه بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء ، فسمّى (حركات الإعراب) : رفعاً ونصباً وجرّاً وجزماً ، و (حركات البناء) : ضمّاً وفتحاً وكسراً ووقفاً ، للفرق بينهما . فإذا قيل : هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور ، عُلِمَ بهذه الالقاب أنّ عاملاً عمل فيه ، يجوز زواله ودخول عاملٍ آخر يُحدِثُ عمله ، ووقَعَت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ ، وأغنى عن أن يُقال : ضمّة حدثتْ بعامل ، أو فتحة حدثت بعامل ، أو كسرةً حدثت بعامل ، فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار . وقد خالفه الكوفيون وسمّوا (الضمّة) اللازمة : رفعاً ، و (الفتحة) اللازمة : نَصباً ، و (الكسرة) اللازمة : جرّاً . والصواب مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة[٣٠].

علامـــات الإعـــراب :

أصلُ الإعراب أن يكون بالحركات ، بالضمة رفعاً ، وبالفتحة نصباً ، وبالكسرة جرّاً ، وبالسكون جزماً ، وإنما يُعدَلُ عنها الى الحروف لسبب ، ففي قولهم : (جاءني أبوه) و (رأيتُ أباه) و (مررتُ بأبيه) ، جعلوا اختلاف الحروف قائماً مقام اختلاف الحركات ، فنابت (الواو) عن (الضمّة) ، و (الالف) عن (الفتحة) ، و (الياء) عن (الكسرة) ، والذي دعاهم الى ذلك استثقالُهم الحركة على حرف اللّين ، ألا ترى أنهم لو لم يتركوا الحركة لَلَزِمَهُم أن يقولوا : (جاءني أبْوُهْ) و (رأيتُ أبْوَهْ) و (مَرَرتُ بأبْوِهِ) ، وذلك مُستثقَلٌ جداً ، فلما كان كذلك جعلوا كلّ واحدٍ من هذه الحروف قائماً مقام نظيره من الحركة ، فصار (الواو) بمنزلة الرفع ، فقالوا : (جاءني أبوه) كما يقولون : (جاءني أبٌ) ، وصار (الالف) بمنزلة النصب ، فكان قولُهم : (رأيتُ أباه) بمنزلة قولهم : (رأيْت أباً) ، وصار (الياء) بمنزلة الجر ، فكان قولُهم : (مَررتُ بأبيه) بمنزلة قولهم : (مَررتُ بِأبٍ) ، وعلى هذا يجري ما شاكَلَهُ[٣١].

وذهب بعض النحاة الى أنّ هذه الحروف ليست نائبةً عن الحركات ، وإنّما الإعراب يكون بالحركات مُقدّرةً على هذه الحروف ، فالرفعُ في الاسماء الستة بضمّةٍ مُقدّرة على الواو ، والنصب بفتحةٍ مُقدّرة على الالف ، والجرُّ بكسرة مُقدّرة على الياء . وكذلك القول في إعراب المثنّى والمُلحق به : إنّ الإعراب بحركةٍ مُقدّرة على الالف رفعاً وعلى الياء نصباً وجرّاً . وعلى هذا الرأي لم تَنُبِ الحروفُ عن الحركات[٣٢].

شـــروطُ الإعراب :

يفتقِرُ الإعراب الى ثلاث شرائط : (الأولى) : الاختلاف . (والثانية) : أن يكون ذلك الاختلاف في آخر الكلمة ، وإنما جُعِلَ الإعرابُ في آخر الكلمة لانه دالٌ على وصف الاسم ، أي : كونه عُمدةً أو فضلةً أو مُضافاً اليه ، والدالُ على الوصف ياتي بعد الموصوف . (والثالثة) : أن يكون باختلاف العوامل ، كقولك : (جاءني زيدٌ) و (رأيتُ زيداً) و (مررتُ بزيدٍ) ، فعامل النصب غير عامل الرفع ، وعامل الجرّ غير عاملهما ، فكلُّ اختلافٍ وُجِدَ بهذه الصفة فهو إعرابٌ[٣٣].

العامل في الإعراب :

ذهب النحاةُ الى أنّ الذي يقتضي الإعراب هو قبل تركيبه مع العامل

وقفَ . فإذا دخل العامل أثّر ، والاصل في العامل أن يكون من الفعل ، ثم من الحرف ، ثم من الإسم[٤٤].

وقسّم النحويون العوامل الى : (عوامل لفظية) و (عوامل معنوية) ، ويرى ابن جنّي أنّ « العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة الى أنها معنوية ، ألا ترى إذا قلت : (ضَرَبَ سعيدٌ جعفراً) ، فإنّ (ضَرَبَ) لم تعمل في الحقيقة شيئاً ، وهل تحصلُ من قولك (ضَرَبَ) إلّا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فَعَلَ) ؟، فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً اليه الفعلُ »[٤٥].

والحركات الإعرابية عند ابن جنّي ليست نتيجة عمل عامل ، وإنما الذي يرفع وينصب ويخفض ويجزم هو المتكلم نفسه ، إذ هو بذلك يبين عن المعاني التي يريدها بالالفاظ ، ففي قوله (أكرمَ سعيداً أبوهُ) تُعرفُ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، يقول في « باب في مقاييس اللغة » : « وإنما قال النحويون (عامل لفظي) و (عامل معنوي) لِيُرُوكَ أنّ بعض العمل يأتي مُسبّباً عن لفظٍ يصحبه ، كـ (مَرَرْتُ بزيدٍ) و (ليتَ عمراً قائمٌ) ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظٍ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الامر ، وعليه صفحة القول ، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيءٍ غيره ، وإنما قالوا (لفظي) و (معنوي) لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح »[٤٦].

ويرى ابن جنّي أنّ المتكلّم حين يَرفع أو ينصب أو يجر ، إنما يتامل مواقع الكلام ، ويُعطيه في كل موضع حقه وحصته من الإعراب ، على بصيرة منه ، وليس استرسالاً ولا ترجيماً ، يقول : « وسألتُ يوماً أبا عبدالله محمد بن العساف العقيلي الجوثي التميمي فقلتُ له : كيف تقول (ضَرَبْتُ أخوكَ) ؟ ، فقال : أقول (ضربتُ أخاكَ) ، فانزلتُهُ على الرفع فأبى وقال : لا أقول (أخوكَ) أبداً ، قلت : فكيف تقول (ضَرَبَني أخوكَ) ؟ ، فرَفَعَ ، فقلت : ألستَ زَعَمتَ أنك لا تقول (أخوكَ) أبداً ؟، فقال : أيْشِ هذا !، اختلفت جهتا الكلام ، فهل هذا إلّا أدلُّ شيءٍ على تأمّلهم مواقع الكلام ، وإعطائهم إياه في كل موضع حقّه وحصّته من الإعراب ، عن ميزةٍ ، وعلى بصيرةٍ ، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيماً ، ولو كان كما توهّمه هذا السائل لَكَثُر اختلافه ، وانتشرت جهاته ، ولم تَنفذ مقاييسُه »[٤٧].

ويرى الاستربادي ما رآه ابن جنّي من كون المتكلّم هو المُحدث للمعاني الإعرابية ولعلاماتها ، ولكن النُّحاة نسبوا إحداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم ، فسمّوه عاملاً لكونه كالسّبب للعلامة كما انه كالسّبب للمعنى ، يقول : « اعْلَمْ ان مُحدثَ هذه المعاني في كل اسم هو المُتكلّم ، وكذا مُحدِث علاماتها ، لكنه نُسِبَ إحداثُ هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم ، فسُمّيَ عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المُعلَم ، فقيل : العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار أحد جزئي الكلام »[٤٨]، ويقول في ذلك أيضاً : « ان معنى (الفاعلية) و (المفعولية) و (الإضافة) : كون الكلمة عمدةً ، أو فضلةً ، أو مضافاً اليها ، وهي كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل ، فالمُوجِدُ كما ذكرنا لهذه المعاني هو المُتكلّم ، والآلة العامل ، ومحلها الاسم ، وكذا المُوجِدُ لعلامات هذه المعاني هو المُتكلّم ، لكن النُّحاة جعلوا الآلة كأنها هي المُوجِدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدّم ، فلهذا سُمّيت الآلات عوامل »[٤٩].

وابن مضاء القرطبي يُنكر أن يكون الإعراب بفعل العوامل ، كما يُنكر أن يكون بفعل المُتكلّم ، ويرى انه من فعل الله ، يقول : « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويُ عنه ، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ (النّصبَ) و (الخَفضَ) و (الجزمَ) لا يكون إلّا بعامل لفظي ، وأنّ (الرفع) منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ، وعبّروا عن ذلك بعباراتٍ تُوهِمُ في قولنا (ضَرَبَ زيدٌ عمراً) أنّ الرفع الذي في (زيد) والنصب في (عمرو) إنما أحدثَهُ (ضَرَبَ) .. فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب ، وذلك بيّنُ الفَساد .

وقد صرّح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنّي وغيره ، قال أبو الفتح في « خصائصه » بعد كلامٍ في العوامل اللفظية والعوامل المعنويّة : « وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه لا لشيءٍ غيره » ، فأكّد « المُتكلّم » بـ « نفسه » ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تاكيداً بقوله « لا لشيءٍ غيره » ، وهذا قول المعتزلة ، وأمّا مذهب أهل الحق فإن هذه الاصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تُنسبُ الى الانسان كما يُنسبُ اليه سائر أفعاله الاختيارية »[٥٠].

معنى (الرفع) و (النصب) و (الجر) من طريق اللغة :

إنّ أصل الإعراب أن يكون في الكلام بالحركة ، والحركة لا تقوم بنفسها ولا توجد إلّا في حرف ، ومع أنّ الرفع والنصب والجر قد يكون في الكلام باشياء سوى الحركة ، إلّا أنهم نسبوا ذلك كلّه الى الحركة ، لأنّ أصل الإعراب ـ كما تقدّم ـ أن يكون بالحركة ، وهو الاعمّ الاكثر .

لقد نسبوا (الرفع) كلّه الى حركة الرفع (الضمة) ، لان المتكلّم بالكلمة المضمومة يرفعُ حَنَكَهُ الاسفل الى الاعلى ويجمعُ بين شفتيه ، فانك إذا ضممتَ الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا من مكانهما ، فالرفعُ من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه ، وسُمّيت حركة البناء ضماً وحركةُ الإعراب رفعاً لأنّ دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولاً ، وجُعِلَ ما كان منه بغير حركةٍ موسوماً أيضاً بسمةِ الحركة لانها هي الاصل .

والمتكلّمُ بالكلمة المنصوبة يفتحُ فاهُ ، فيَبينُ خلفُهُ الاسفلُ من الاعلى ، فيَبينُ للناظر اليه كانه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه ، فنصبُ الفم تابع لفتحه ، كانّ الفم كان شيئاً ساقطاً فنصبته ، أي : أقمته بفتحك إيّاه ، فسُمّيت حركة البناء فتحاً ، وحركة الإعراب نصباً .

وفي النطق بالكلمة المجرورة تجرُّ الفكّ الى أسفل وتخفضه ، فهو ككسر الشيء ، إذ المكسور يسقط ويهوي الى أسفل ، وسُمّيت حركة الإعراب جرّاً وخفضاً وحركة البناء كسراً ، لانّ الاولين أوضحُ وأظهرُ في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث .

وقد يكون الجرُّ إنما سُمّي بذلك لانّ معنى (الجر) : الإضافة ، وذلك لانّ الحروف الجارة تجرُّ ما قبلها فتوصله الى ما بعدها ، كقولك : (مررتُ بزيدٍ) ، فالباء أوصلت مرورَك الى زيد ، وكذلك (المالُ لعبدالله) و (هذا غلامُ زيد) .

وأما (الجزمُ) فاصله القطع ، يقال : (جزَمْتُ الشيء ، وجذمته ، وبترته ، وجذذته ، وصلمته ، وفصلته ، وقطعته) بمعنى واحد ، فكانّ معنى (الجزم) : قطعُ الحركة عن الكلمة ، هذا أصلُه ، ثُمّ جُعل مله ما كان بحذف حرفٍ على هذا ، لانّ حذف الحركة وحذف الحرف جميعاً يجمعهما الحذف ، فالحرفُ الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف ، والجزم ـ بمعنى القطع ـ والوقف والسكون بمعنى واحد ، لذلك سُمّي الاعراب جزماً والبناء وقفاً وسكوناً[٥٥].

وكان المازني يرى أنّ الجزم ليس قطعاً للحركة ، وإنّما هو قطع للإعراب ، وهذا يعني أن يرجع الفعل المضارع الى أصله وهو البناء ، فمعنى (جزم الفعل المضارع) : قطعُ الإعراب عنه ، وذلك أنّ الفعل المضارع ، عنده وعند جميع البصريين ، إنما يُعربُ إذا وقع موقع اسم ، فقولك (مررتُ برجلٍ يقوم) تقديره : مررتُ برجلٍ قائم ، وكذلك (محمد ينطلق) تقديره : محمد منطلق . قال المازني : فإذا قلتَ (زيدٌ لم يقمْ) فقد وقع الفعلُ موقعاً لا يقعُ فيه الاسم ، فرجع الى أصله وهو البناء .

وهذا الرأي غير صحيح عند الزجاجي ، وذلك أنه يجبُ من هذا الرأي أن تكون الافعال في حال النصب أيضاً غير معربة في قولك (لن يقومَ زيدٌ) وما أشبه ذلك ، لانها قد وقعت أيضاً موقعاً لا تقعه الاسماء ، والمازني يقول فيها : هي معربة . يُضافُ الى ذلك أنّ المبني لا يتغيّر عن حاله ، وهذه الافعال تغيّرها العوامل[٥٦].

معنى (الرفع) و (النصب) و (الجر) من طريق الدلالة :

(الرفعُ) و (النصبُ) و (الجرّ) كلُّ واحدةٍ منها غلَمٌ على معنى من معاني الاسم ، ولولا إرادة جعل كل واحدة منها علماً على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة الى كثرتها وتعدّدها[٥٧].

وقد اختلف النحاة فيما يستحقُّ الرفع[٥٨]، فذهب سيبويه وابن السراج الى أنّ الرفع علم الابتداء ، فالمبتدأ والخبر هما الأول والاصل في استحقاق الرفع ، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ، لان المبتدأ هو الاسم المرفوع ، والابتداء هو العامل ، وذلك لان المبتدأ يكون مجرى من العوامل اللفظية ، ويجرى الاسم عن غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره[٥٩].

وذهب آخرون ، منهم الجرجاني والزمخشري ، الى أن الرفع علم الفاعلية ، فقدموا الكلام على الفاعل من بين المرفوعات ولا سيما المبتدأ لمشاركةٍ في الإخبار عنه ، وذلك لان الفاعل تظهر برفعه فائدة بخول الاعراب الكلام ، من حيث كان تكلُّفُ زيادة الإعراب إنما احتُمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس ، فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كلُّ واحد منهما فاعلاً ومفعولا ، ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لامرٍ يُخشى التباسه ، بل لضربٍ من الاستحسان والتشبيه بالفاعل ، من حيث كان كلُّ واحدٍ منهما مخبراً عنه ، وافتقارُ المبتدأ الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ، ولذلك رُفع المبتدأ والخبر . فالذين جعلوا الرفع علَمَ الفاعلية ألحقوا بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب المبتدأ والخبر ، واسم (كان) وأخواتها ، وخبر (إنّ) وأخواتها ، وخبر (لا) التي لنفي الجنس ، واسم (ما) و (لا) المشبّهتين بـ (ليس)[٦٠]، وفي هذا يقول الجرجاني : « واعلم أنّ الرفع للفاعل في الاصل ، وكونه في الابتداء فرعٌ على ذلك ، لان أصول الكلام على ثلاثة معانٍ : الفاعلية والمفعولية والاضافة ، فالرفع للفاعل ، والنصب للمفعول ، والجر للمضاف اليه ، فالمبتدأ والخبر داخلان على الفاعل ، ويدلُّك على ذلك أنّ المبتدأ إنّما يؤتى به ليُخبَر عنه ، والفعل هو الاصل في الإخبار ، وإذا كان كذلك كان الفاعل قبل المبتدأ في المرتبة ، كما أنّ الفعل قبل الاسم في الإخبار ، يدلُّك على ذلك أنّك لا يكون خبر المبتدأ إلّا النكرة أو ما يتضمّنُ ضرباً من التنكير ، ألا تراهم قالوا : إنّ الاصل أن يكون الخبر نكرةً كقولك : (زيدٌ منطلق) ، وأمّا (زيدٌ أخوك) وما أشبهه فلا يجرى من ذلك على كل حال ، وهو المراد بقولي « ما يتضمّنُ ضرباً من التنكير » وسنُبيّنه . وإذا كان المبتدأ يُؤتى به لاجل الإخبار ، وكان الفعل هو المُقدَّم والاصل فيه ، كان ما يُخبرُ به عنه مقدّماً في الرُتبة ، فقد علمت أنّ أصل الرفع أن يكون للفاعل . وقال أصحابُنا : إنّ المبتدأ شُبّه به من حيث كان مُخبراً عنه ، فجُعل علامته الرّفعُ ، وخُبّرَ المبتدأ شُبّه به من حيث كان الجزء الثاني من الجملة كما ان الفاعل كذلك . ولعلَّ من يقول : « إنّ الرفع للمبتدأ في الأصل » ينظرُ الى اللفظ ، فيُقدّر أنهم لمّا سمّوه مبتدأ كان هو المُقدَّم ، وذلك من سلامة الجانب »[٦١].

وذهب آخرون ، منهم الاستربادي والسيوطي ، الى أنّ (الرفع) علَمُ كونِ الاسم عمدةَ الكلام ، يقول الاستربادي : « قوله « فالرفعُ علَمُ الفاعلية » أي : علامتُها ، والاولى كما بينا أن يقال : الرفعُ علَمُ كون الاسم عمدة الكلام ، ولا يكون في غير العُمَد »[٦٢]. فعلى مذهب من قال : « الإعراب : الاختلاف » يكون (الرفعُ) : انتقالَ الآخرِ الى علامة العمدة[٦٣]، و (العمدةَ) عبارةً عمّا لا يسوغُ حذفُه من أجزاء الكلام إلّا

بدليلٍ يقومُ مقام اللفظ به[٦٠].

فالمبتدأ والخبر أصلان في الرفع كالفاعل ، وليسا بمحمولين في الرفع عليه[٦١]: « الاولى ـ على ما اخترناه قبل ـ أن يقال : (المرفوعات) : ما اشتمل على علم العمدة ، لانّ الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بيّنّا ، بل هو أصل في جميع العمد على ما تقرّرَ قبلُ »[٦٢].

وفي رأي الاستربادي لا يوجد دليل على ما يخالف هذا الرأي : « فالمبتدأ والخبر ـ على هذا التقدير ـ أصلان في الرفع كالفاعل ، وليسا بمحمولين في الرفع عليه ، وهو مذهب الاخفش وابن السراج . ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ، ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع »[٦٣].

وأرى القول « إنّ (الرفع) في حقيقته عَلَمُ (الإسناد) ، ودليلٌ على أنّ الكلمة يُرادُ أن يُسند اليها ، ويُتحدّثُ عنها » هو أدقُّ تعبيراً وأصدقُ ممدّى ، لانه يخلّصُنا من الاشكالات التي توقعُنا فيها الاراءُ الاخرى ، يقول ابن جني في « باب الردّ على من اعتقد فساد عِلَلِ النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلّة »: « اعلمْ أنّ هذا الموضع هو الذي يتعشّفُ باكثر مَن ترى ، وذلك أنّه لا يعرفُ أغراض القوم ، فيرى لذلك أنّ ما أوردوه من العلة ضعيفٌ واهٍ ساقطٌ غيرُ متعالٍ ، وهذا كقولهم : يقول النحويون : « إنّ الفاعل رفعٌ ، والمفعول به نصبٌ » ، وقد ترى الامر بضدّ ذلك ، ألا تراانا نقول : (ضَرَبَ زيدٌ) ، فنرفعه وإن كان مفعولاً به ، ونقول : (إنّ زيداً قامَ) فننصبه وإن كان فاعلاً ، ونقول : (عجبتُ من قيام زيدٍ) فنجرّه وإن كان فاعلاً[٦٤].

ومثلُ هذا يُتعبُ مع هذه الطائفة ، لا سيّما إذا كان السائل عنه ممّن يلزمُ الصبرُ عليه ، ولو بدأ الامر بإحكام الاصل لَسقطَ عنه هذا الهوَسُ ولذا اللغوُ ، ألا ترى أنّه لو عَرف أنّ الفاعل عند أهل العربية ليس كُلُّ مَن كان فاعلاً في المعنى ، وأنّ الفاعل عندهم إنّما هو كلُّ اسمٍ نكرته بعد الفعل ، واسندتَ ونسبتَ ذلك الفعل الى ذلك الاسم ، وأنّ الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء ، لسقَطَ صُداعُ هذا المضعوف السؤال »[٦٥].

وفي هذا المعنى يقول الجرجاني : « ينبغي أن تعلم أنّ وصف (الفاعل) عند النحويين : أن يُسْنَدَ الفعلُ اليه مُقدّماً عليه ، نحو : (خرجَ زيدٌ) و(طابَ الخَبْزُ) ، وليس الشّريطةُ أن يكون أحدثَ شيئاً ، ألا ترى أنك تقول : (طابَ الخَبْزُ) ، وليسَ للخبز فعلٌ كما يكون لزيدٍ في قولك : (قامَ زيدٌ) ، وكذا تقولُ : (لَمْ يَقُمْ زيدٌ) فترفعُه وقد نفيتَ عنه الفعل ، كما ترفعُ إذا قُلتَ : (يقومُ زيدٌ) ، فلو كان الفاعل من شرطه أن يكون أحدثَ شيئاً ، لما جاز رفعُ (زيد) في قولك (لَمْ يَقُمْ زيدٌ) ، لانك قد نفيتَ عنه الفعل ، وكذا إذا قلتَ : (أيقومُ زيدٌ ؟) ، لانك لم تُثبت القيام له وإنما استفهمتَ المُخاطبَ . وإذا كان الامر على هذا تقرّرَ ما ذكرناه من ان الاعتبار في الفاعل : أن يكون الفعل مُسنداً اليه مُقدّماً عليه كان أحدثَ شيئاً أو لم يُحدِثْهُ . وهذا التلخيص مما لم يُسْبَقْ اليه الشّيخُ أبو عليّ »[٦٦].

أمّا (النصبُ) فقد ذهبت طائفة من النحاة ، منهم الزمخشري ، الى انه عَلَمُ (المفعولية) . وأنّ المفعول خمسة أضرب : (المفعول المطلق) و(المفعول به) و(المفعول فيه) و(المفعول معه) و(المفعول له) ، ويلحق بالمفعول : (الحال) و(التمييز) و(المستثنى) المنصوب[٦٧]، وقال الاستربادي : هي أصول في النصب كالمفعول ، وليست بمحمولةٍ عليه كما هو مذهب النحاة[٦٨].

وذهب آخرون الى أنّ (النصب) عَلَمُ على كون الكلمة (فضلة) ، يقول ابن جني : « وكذا القول على (المفعول) : إنّه إنّما يُنصبُ إذا أُسند الفعل الى الفاعل فجاء هو فضلةً »[٦٩]، ويقول الاستربادي : « الحقُّ إنّ (الرفع) علامة (العُمَد) فاعلةً كانت أو لا ، و(النصب) علامة (الفضلاتِ) مفعولةً كانت أو لا »[٧٠].

فعلى مذهب من قال : « الإعرابُ : الاختلاف » ، يكون (النصبُ) : انتقال الآخر الى علامة الفضلة[٧١]، وهؤلاء يرون أنّ المنصوب في الأصل فضلة ، لكنّ يُشبّه بها بعضُ العمدِ ، كـ (اسم إنّ وأخواتها) و(خبر كان وأخواتها)[٧٢]، فإنها عمد ، لانها في الاصل المبتدأ أو الخبر ونُصِبَت[٧٣] : « (النصبُ) : عَلَمُ الفضلية في الاصل ، ثم يدخل في العُمَدِ تشبيهاً بالفضلات »[٧٤]، وقد عَلّلَ الاستربادي ذلك بضعف عمل المبتدأ والخبر : « ولمّا كان مستنكراً في ظاهر الامر ترافعُ المبتدأ والخبر لِما تقرّرَ في الاذهان من تقدم المؤثّر على الاثر ، واستحالة تقدّم الشيء على مؤثّره ، ضعف عملهما ، فنَسَخ عملهما كثيرٌ مما دخل عليهما مؤثراً فيهما معنى ، كـ (كانَ) و(ظنّ) و(كادَ) و(إنّ) وأخواتها ، و(ما) و(لا) التبرئة ، على ما يجيءُ في أبوابها ، فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبةً ، وهي : اسمُ (إنّ) و(لا) التبرئة ، وخبرُ (كانَ) و(كادَ) ، ومفعولا (ظنّ) ، ووجهُ مشابهتهما[٧٥] للفضلةِ يجيءُ في أبوابها »[٧٦].

والتعليل الصحيح لنصب اسم (إنّ) وأخواتها ، أنّ معاني هذه الادوات تنحصر في أخبارها ، لذلك أعطي (الخبرُ) ما للعُمَدِ من إعراب (الرفع) ، وأعطي (الاسمُ) ما للفضلاتِ من إعراب (النصب) ، وقد نصّ على هذا بعضُ النحاة ، يقول ابن عصفور : « ولمّا كانت معاني هذه الحروف في أخبارها ، أشبهت الأخبارُ العُمَدَ فرُفِعَت ، وأشبهت الاسماءُ الفضلاتِ فنُصِبت »[٧٧]، ويقول السيوطي في (إنّ) وأخواتها : « ولأنّ معانيها في الاخبار فكانت كالعُمَدِ ، والاسماءُ كالفضلاتِ ، فأعطيا إعرابيهما »[٧٨].

وكذلك القول في (كانَ) وأخواتها : إنّ معاني هذه الافعال تنحصرُ في أسمائها ، لذلك أُعطي (الاسمُ) ما لِلعُمَدِ من إعراب (الرفع) ، وأعطي (الخبرُ) ما للفضلاتِ من إعراب (النصب) .

ويرى ابن جني أنّ القول : إنّ (النصبَ) في (زيداً) من قولك (ضربتُ زيداً) علامةٌ على كون الكلمة (فضلةً) ، يكفي ، وأنّ تسميتها

بـ (المفعول به) زيادةً لا ضرورةَ بكَ اليها إلّا لتمييزها عن غيرها من الفضلات ، يقول في « باب في الزيادة في صفة العلّة لضربٍ من الاحتياط » : « ومن ذلك قولك في جواب مَن سألكَ عن علّة انتصاب (زيد) من قولكَ (ضربتُ زيداً) : إنّه إنّما انتصب لانه (فضلة ومفعول به) ، فالجواب قد استقلّ بقولك : (لانّه فضلة) ، وقولُكَ من بعد : (ومفعول به) تانيس وتاييد لا ضرورة بك اليه ، ألا ترى أنّكَ تقول في نصب (نَفْس) من قولكَ (طِبْتُ بهِ نَفْساً) : إنّما انتصب لانّه فضلة ، وإنْ كانت (النفس) هنا فاعلةً في المعنى . فقد علمتَ بذلك أنّ قولك (ومفعول به) زيادةٌ على العلّة تطوّعْتَ بها ، غير أنّه في نكرتِ كونه (مفعولا) معنى ما وإن كان صغيراً ، وذلك أنّه قد ثبتَ وشاع في الكلام أنّ الفاعلَ رَفْعٌ ، والمفعولَ به نَصْبٌ ، وكأنّكَ أنبأتَ بذلك شيئاً ، وأيضاً فإنّ فيه ضرباً من الشرح ، وذلك أنّ كونَ الشيء فضلةً لا يدلُّ على أنّه لا بد من أن يكون مفعولاً به ، ألا ترى أنّ الفضلات كثيرة ، كالمفعول به ، والظرف ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، فلمّا قلتَ : (ومفعول به) ميّزْتَ أيّ الفضلات هو ، فاعْرِفْ ذلكَ وقسْهُ »[٧٩].

وتذهب ابنُ جنّي الى أنّ المتكلمين قد يتجاوزون بالكلمة حدّ كونها فضلة ، فيعطونها (الرفع) ويسندونها على أنّها صاحبةُ الجملة ، يقول : « إنّ أصلَ وضعِ المفعول أن يكونَ فضلةً وبعدَ الفاعل ، كـ (ضَرَبَ زيدٌ عمراً) ، فإذا عناهم ذكرُ المفعول قدّموه على الفاعل فقالوا : (ضَرَبَ عمراً زيدٌ) ، فإذا ازدادت عنايتُهم به قدموه على الفعل الناصبه فقالوا : (عمراً ضربَ زيدٌ) ، فإن تظاهرتِ العنايةُ به عقدوه على أنّه ربُّ الجملة ، وتجاوزوا به حدّ كونه فضلةً ، فقالوا : (عمروٌ ضربَهُ زيدٌ) ، فجاءوا به مجيئاً يُنافي كونَهُ فضلةً ، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا : (عمروٌ ضربَ زيدٌ) ، فحذفوا ضميره ، ونوّوه ، ولم ينصبوه على ظاهر أمره ، رغبةً به عن صورة الفضلة ، وتحامياً لنصبه الدالّ على كون غيره صاحب الجملة ، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له ، وبنوه على أنّه مخصوص به ، وألغَوا ذكرَ الفاعل مُظهراً أو مضمراً ، فقالوا : (ضُرِبَ عمرٌو) ، فاطّرحَ ذكرَ الفاعل البتةَ ، نعَمْ ، وأسندوا بعضَ الأفعال الى المفعول دون الفاعل البتة ، وهو قولهم : (أُولِعْتُ بالشيء) ، ولا يقولون : (أَوْلَعَني به كذا) ، وقالوا : (تُلِجَ فؤادُ الرجلِ) ، ولَمْ يقولوا : (ثَلَجَهُ كذا) ، وقالوا : (اشْتُقِعَ لونُه) ، ولَمْ يقولوا : (اشْتَقَعه كذا) ، ولهذا نظائر ، فرفضُ الفاعل هنا ألبتة واعتمادُ المفعول به ألبتة دليلٌ على ما قلناه فاعرفْهُ »[٨٠].

وأما (الجرُّ) فهو عَلَمُ (الإضافة)[٨١] أيْ : كون الاسم مضافاً اليه معنىً أو لفظاً ، كما في : (غلامُ زيدٍ) و (حسنُ الوجهِ) . فعلى مذهبِ مَن قال : « الإعرابُ : الاختلافُ » ، يكونُ (الجرُّ) : انتقالَ الآخرِ الى علامة الاضافة[٨٢].

والمجرور في الاصل منصوبُ المحل[٨٣]، فـ (زيد) في (رأيتُ زيداً) و (مَرَرْتُ بزيدٍ) : (مفعولٌ به) في كليهما ، وقد نُصِبَ في أحدهما وجُرَّ في الاخر[٨٤]، فالمجرورُ : فضلةٌ قد أُضيفَ اليها معنى الفعل بواسطةِ حرف ، وقد أُريد أن يُميَّز بعلامةٍ ما هو فضلةٌ بواسطة حرف ، ولم يكن بقيَ من الحركات غير الكسر ، فمُيِّزَ به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة ، فصارت (الاضافة) ـ معنى كون الاسم مُضافاً اليه معنى الفعل بواسطة حرف ـ معنىً آخر علامتُه الجر ، منضمّاً الى المعنيين الاخرين ، (العمدة) و (الفضلة) .

وجُعِلَ الحرف الموصل لمعنى الفعل الى الفضلة عاملًا للجرّ في ظاهر الفضلة ، إذ بسببه حصلَ كونُ ذلك الاسم مضافاً اليه معنى الفعل .

فإن سقط الحرف ظهر الإعرابُ المحلّي في هذه الفضلة ، نحو : (اللّه لافعلنّ) . وإذا عُطف على المجرور فالحملُ على الجرّ الظاهر أولى من الحمل على النصب المقدّر ، وقد يُحمل على المحل كما في قوله تعالى « وامسحوا برؤسكم وأرجلَكم » ـ بالنصب ـ[٨٥].

فإن سقط الجارّ مع الفعل لزوماً في الإضافة زالَ النصبُ المقدّر ، فقد يُحذف حرفُ الجرّ لزوماً مع الفعل الذي أوصله الحرفُ الى الفضلة ، لغرض التخصيص أو التعريف في الاسم ، فيزول النصب المحلّي عن المجرور لفظاً . لكون الناصب[٨٦] محذوفاً نسياً منسيّاً مع حرف الجرّ الدال عليه . فكان أصلُ (غلامُ زيدٍ) : غلامٌ خصَلَ لزيد ، فإذا حُذِفَ الجارُّ قام الاسمُ المراد تخصيصهُ أو تعريفهُ مقام الحرف الجار (لفظاً) فلا يُفصل بينهما كما لم يُفصل بين الحرف ومجروره ، و (معنىً) أيضاً لدلالته على معنى (اللام) في نحو (غلامُ زيدٍ) إذ هو مختصٌّ بالثاني . وعلى معنى (من) في نحو (خاتمُ فضةٍ) إذ هو مبيِّن بالثاني . فيُحالُ عمل الجر على هذا الاسم كما أُحيل على حرف الجر ، فاصلُ (الجر) أن يكون عَلَمَ الفضلة التي تكون بواسطة ، ثمّ يخرجُ في موضعين عن كونه عَلَمَ الفضلةِ ويبقى عَلَماً للمضاف اليه فقط ، (أحدهما) : فيما أُضيف اليه الاسم : (والثاني) : في المجرور المُسنَدِ اليه ، نحو : (مُرُّ بزيدٍ) ، والاصلُ فيهما أيضاً ذلك كما تُبيِّن[٨٧].

الحركات الاعرابية من حيث الثقل والخفة :

يُجمِعُ النحاةُ على أنّ أثقلَ الحركاتِ وأقواها (الضمّة) ، وأنّ أضعفَ الحركاتِ وأخفها (الفتحة) ، وأنّ (الكسرة) في رتبةٍ بين الضمة والفتحة ، لانها أخفُّ من الضمّة وأثقل من الفتحة[٨٨]، وفي ذلك يقول الزجاجي : « إنّ المفتوح الى المخفوض أقرب منه الى المرفوع ، لأن الضمة أثقلُ الحركات ، والفتحة أخفُّها ، فهي الى الكسرة أقرب »[٨٩]، ويقول الجرجاني : « إنّ الفتحة كما لا يخفى أخفُّ من كلّ واحدةٍ من الضمّة والكسرة »[٩٠] ، ويقول السيوطي في (الجر) : « هو لما بين العمدةِ والفضلة ، لانه أخفُّ من الرفع وأثقل من النصب »[٩١]، ونقل السيوطي عن كتاب (البسيط) : « لا خلافَ أنّ الفتح أخفُّ عندهم من الكسر ، والفتحةُ أقربُ الى الكسرةِ من الضمّة ، ولذا حُمِلَ الجرُّ على

النصب في ما لا ينصرف ، والنصبُ على الجرّ في جمع المؤنث السالم ، حملاً على القرب »[٩٦].

وفي « كتاب اللّامات » أخذ الزجاجي بين (الكسرة) و (الفتحة) ، فقال في (تأخي الكسرة والفتحة وبُعد الضمّة منهما) : « إنّ الضمّ أثقلُ الحركات ، والفتح والكسرَ مؤاخيان ، ولذلك اشتركا في المفعول في قولك : (رأيتُ زيداً) و (مررتُ بزيدٍ) ، وكلاهما مفعولٌ به ، وقد خُفِضَ أحدهما ونُصِبَ الآخرُ ، وكذلك استوى مكنيُّ المخفوض والمنصوب في قولك : (رأيتُكَ) و (مررتُ بكَ) ، وضُمّت تثنيةُ المنصوب وجمعُه الى المخفوض في قولك : (مررتُ بالزيدين والزيدينَ) و (رأيتُ الزيدينِ والزيدينَ) »[٩٧].

وثقلُ (الضمّةِ) تأتّى لها من قوّتها : « إنّ (الضمّة) وإن كانت أثقل من الكسرة ، فإنها أقوى منها ، وقد يُحتمل للقوّة ما لا يُحتمل للضعف »[٩٨].

وإنّما كانت (الضمّة) قويةً ثقيلةً لأنّ النطق بها يعملُ فيه عضوان ، وكانت (الفتحةُ) ضعيفةً خفيفةً لان النطق بها يعملُ فيه عضو واحد : « قال رجلٌ للخليل : لا أجد بين الحركات فرقاً ، فقال له الخليل : ما أقلّ من يميز أفعاله ، أخبرني بأخفّ الافعال عليك ، فقال : لا أدري ، قال : أخفُّ الافعالِ عليكَ السمعُ ، لأنّك لا تحتاج فيه الى استعمال جارحة ، إنما تسمعه من الصوت ، وأنتَ تتكلّفُ في إخراج الضمّة الى تحريك الشّفتين مع إخراجِ الصوت ، وفي إخراج الفتحة الى تحريك وسط الفم مع اخراج الصوت ، فما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد . هكذا نقله الزجاجي في كتاب (الايضاح في أسرار النحو) »[٩٩].

والعربُ تفرُّ من الثقيل الى الخفيف ، ومن ذلك أنّها تفرُّ من الضمة والكسرة الى الفتحة ، كما تفرُّ الى السكون ، يقول ابن جني : « ألا ترى الى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء ، منها أنّ كلَّ واحدٍ منهما يُهرَبُ اليه مما هو أثقلُ منه ، نحو قولك في جمع (فُعْلَة) و (فِعْلَة) : (فُعُلات) ـ بضمّ العين ـ نحو : غُرُفات ، و (فِعِلات) ـ بكسرها ـ نحو : كِسِرات ، ثمّ يُستثقلُ توالي الضمّتين والكسرتين ، فيُهربُ عنهما تارة الى الفتح فتقول : (غُرَفات) و (كِسَرات) ، واخرى الى السكون فتقول : (غُرْفات) و (كِسْرات) . أفلا تراهم كيفَ سَوّوا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمّة والكسرة اليهما »[١٠٠]. ونقل السيوطي قول ابن الدهان في كتاب (الغرة) : « الضمة والكسرة مستثقلتان مبائنتانِ للسكون ، والفتحة قريبة من السكون ، بدلالة أنّ العرب تفرُّ الى الفتحة كما تفرُّ الى السكون من الضمة والكسرة ... »[١٠١].

ومنه أنّ العربَ تخفّفُ الكسرة في نحو (فَخِذ) ، والضمّة في نحو (عَضُد) ، ولا تُخفّفُ الفتحة في نحو (جَمَل) ، يقول ابن جني : « ومنه اسكانُهم نحو (رُسُل) و (عَجُز) و (عَضُد) و (ظَرُف) و (كَتِف) و (كَبِد) ، واستمرار ذلك في المضموم والمكسور ، دون المفتوح ، أدلُّ دليل ـ بفصلهم بين الفتحة وأختيها ـ على ثوقهم الحركات ، واستثقالهم بعضها ، واستخفافهم الاخر »[١٠٢].

ومن ذلك أنّ عامّة الادوات والحروف يأتي أولها مفتوحاً أو مكسوراً ، وقليلها يُضمُّ أوّله . يقول ابن جني : « ومن حديث الاستثقال والاستخفاف أنّك لا تجدُ في الثنائي ـ على قِلّة حروفه ـ ما أوّله مضموم ، إلا القليل ، وإنما عامّته على (الفتح) نحو : (هَلْ) و (بَلْ) و (قَدْ) و (أنْ) و (عَنْ) و (كَمْ) و (مَنْ) ، وفي المعتل : (أوْ) و (لَوْ) و (كَيْ) و (أيْ) . أو على (الكسر) نحو : (إنْ) و (مِنْ) و (إذْ) ، وفي المعتل : (إيْ) و (فِيْ) و (بِيْ) . ولا يُعْرَفُ (الضمُّ) في هذا النحو إلّا قليلاً ، قالوا : (هُوَ) ـ وكذلك ما جاء من الكلم على حرف واحد ، عامّتُه على الفتح ، إلّا الاقلّ ، وذلك نحو : همزة الاستفهام ، وواو العطف ، وفائه ، وكاف التشبيه ، وغير ذلك ، وقليل منه مكسور ، كباء الاضافة ، ولامها ، ولام الامر ، ولو عري ذلك من المعنى الذي اضطرّه الى الكسر لَمَا كان إلّا مفتوحاً . ولا نجدُ في الحروف المنفردة ذوات المعاني ما جاء مضموماً ، هرباً من ثقل الضمّة »[١٠٣].

ومنه أيضاً أنّ المبني على الفتح أكثر من المبني على الكسر ، والمبني على الضم أقل من المبني على الكسر ، يقول السيوطي : « إنّ المبني على الفتح أكثر من المبني على الكسر ، ومنه ما كان بجوار ياء ، نحو : (أينَ) و (كيفَ) ، فزاد بُعداً عن الكسرة طلباً للخفّة ، إذ هو مع الياء أثقل منه وحده ، والمبني على الضم أقلّ من المبني على الكسر ، إذ لم يُبنَ عليه إلّا (حيث) و (الظروف الستة) و (غير) و (أيّ) في بعض أحوالها و (المنادى) و (بعض الضمائر) »[١٠٤].

فالعرب كانوا يتجنبون الضمة والكسرة لثقلهما ، ويستريحون الى الفتحة لخفّتها ، يقول ابن جني : « ثم مَيّلوا بين الحركات ، فانحوا على الضمة والكسرة لثقلهما ، وأجمَوا الفتحة في غالب الامر لخفّتها ، فهل هذا إلا لقوّة نظرهم ولُطف استشفافهم وتصفّحهم .. وسألتُ غلاماً من آل المهديّ فصيحاً عن لفظةٍ من كلامه ، لا يحضرني الان ذكرُها ، فقلتُ : أكذا أمْ كذا ؟، فقال : « كذا ـ بالنصب ـ لانه أخفّ » ، فجنح الى الخفّة »[١٠٥].

لماذا كان (الرفع) أسبق الحركات في الرتبة ؟

ذهب النحاةُ الى أنّ أسبق الحركات في الرتبة هو الرفع ، وذلك لانه علامةُ (العمدة)[١٠٦]، فالمرفوع يتقدّم على المنصوب والمجرور لانه عمدة الكلام ، كالفاعل والمبتدأ والخبر[١٠٧]، وذلك لأجل أنّه يستغني عن صاحبيه ، وهما يفتقران اليه ، تقول : (قامَ زيدٌ) و (عمرٌو منطلقٌ) ، فتجد الكلامَ صحيحاً من غير النّصبِ والجرّ ، إذ لا يجبُ أن تقولَ : (قامَ زيدٌ قياماً) ولا (عمرٌو منطلقٌ اليومَ) ، ولا أن تقولَ : (قامَ زيدٌ الى عمرو) ، وإنّما يكونُ للمنصوبِ والمجرورِ فائدةٌ لا يبطلُ بفقدهما أصلُ

الكلام . ولو قلت : (زيداً) أو (بعمرٍو) لم يكن كلاماً حتى يتقدَّم الرفعُ فتقول : (ضربَ زيدٌ عمراً) و (مرَّتْ بعمرٍو) ، قال الناحاة : فاذا كانَ حالُ الرفعِ مع صاحبيهِ على ما وصفنا من استغنائِهِ عنهما ، وافتقارهما اليه ، وَجَبَ الحكمُ بتقدُّمِهِ في الرُّتبةِ»[١٠٥].

فالمرفوعاتُ تتقدم لانها اللوازم للجملة ، والعمدة فيها ، وما عداها فضلة يستقلُّ الكلام دونها .

وعلَّل ابنُ جنّي تقديم المرفوع على المنصوب بقوله : « لمّا اعتزموا النطقَ بهما قدَّموا أقواهما لامرين : (أحدهما) : أنَّ رتبةَ الاقوى أبداً أسبق وأعلى . (والآخر) : أنّهم إنّما يقدّمون الاثقل ويؤخّرون الاخفَّ من قِبَلِ أنَّ المتكلّم في أول نطقه أقوى نفساً ، وأظهرُ نشاطاً ، فثنّى بأثقلِ الحرفين ، وهو على أجمل الحالين ، كما رفعوا المبتدأ لتقدّمه ، فاعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة ، وكما رفعوا الفاعل لتقدّمه ، ونصبوا المفعول لتاخّره ، فإنّ هذا أحد ما يُحتجُّ به في (المبتدأ) و (الفاعل) ، فهذا واضح كما تراه »[١٠٦].

لماذا اختُصّت الاسماء بما اختُصّت به من علامات الإعراب :

ذَهَبَ أبو اسحق الزجاج الى أنّ العرب أعطوا الفاعلَ الرفعَ لقلّته ، وأعطوا المفعولَ النصبَ لكثرته ، وذلك ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفُّون ، فقد نقل ابنُ جني قوله « قال أبو اسحق في رفع الفاعل ونصب المفعول : إنّما فُعِلَ ذلك للفرقِ بينهما . ثُمّ سأل نفسه فقال : فإنْ قيل : فهلّا عُكِسَت الحالُ فكانت فرقاً أيضاً ؟. قيل : الذي فعلوه أحزم ، وذلك أنَّ الفعلَ لا يكونُ له أكثرُ من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولاتٌ كثيرة ، فرُفِعَ الفاعلُ لقلّته ، ونُصِبَ المفعولُ لكثرته ، وذلك ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفُّون »[١٠٧].

وهكذا جُعِلَ الاثقلُ للاقلِّ لقلّةِ دورانه ، والاخفُّ للاكثرِ لكثرةِ دورانه ، ليَسْهُلَ الكلامُ ويعتدل بتخفيف ما يكثرُ وتثقيل ما يقلُّ ، ولمّا كانت المجرورات أكثر من المرفوعات ، وأقلُّ من المنصوبات ، أعطيت الحركة الوسطى في الثُّقل والخِفّة ، يقولُ السيوطي في علّةِ (اختصاص الرفع بما اختص به والنصب والكسر بما اختصّا به) : « وذلك أنّ المرفوعات قليلةٌ بالنسبة الى المنصوبات ، إذ هي : (الفاعل) و (المبتدأ والخبر) وما ألحق بهما من (نائب الفاعل) و (اسم كانَ) و (خبر إنّ) ، بخلاف المنصوبات فإنّها أكثرُ من عشرة . فجُعِلَ الاثقلُ للاقلِّ لقلّةِ دورانه ، والاخفُّ للاكثر ، ليَسْهُلَ ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثرُ وتثقيل ما يقلُّ . وأيضاً فالمرفوعُ لا يتعدّدُ منه سوى الخبر على خلاف ، والفرعُ الواحدُ من المنصوبات يتعدّد ، كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى ، قال الزجاجي : الفعلُ ليس له إلّا مرفوعٌ واحد ، وينصبُ عشرة أشياء . ولمّا كانت المجرورات أكثر من المرفوعات وأقلُّ من المنصوبات ، أُعطيت الحركة الوسطى في الثّقل والخفّة »[١٠٨].

ويقول السيوطي في ذلك أيضاً : « (الرفعُ) : وهو اعرابُ العُمَدِ ، و (النصبُ) : وهو اعرابُ الفُضَلات . قيل : ووجهُ التخصيص أنّ الرفعَ ثقيل . فخُصَّ به العُمَدُ لانّها أقلّ ، إذ هي راجعةٌ الى الفاعل والمبتدأ والخبر ، والفضلاتُ كثيرة ، إذ هي المفاعيلُ الخمسة والمستثنى والحال والتمييز ، وقد يتعدّدُ المفعولُ به الى اثنين وثلاثة . وكذلك المستثنى والحال الى ما لا نهاية له ، وما كَثُرَ تداولُه فالاخفُّ أولى به . و (الجرُّ) : وهو لِما بين العمدة والفضلة ، لانّه أخفُّ من الرفع وأثقلُ من النصب »[١٠٩].

والعلّةُ في أنّ الفعل لا يكونُ له إلّا فاعلٌ واحد : « أنّ الفعلَ حديثٌ وخبر ، فلا بُدَّ له من مُحدِّثٍ عنه يُسنَدُ ذلك الحديث اليه ويُنسَبُ اليه وإلّا عُدِمَت فائدتُه ، فإذا ذكرت بعده اسماً وأسندت ذلك الفعل اليه اشتغلَ به وصار حديثاً عنه ، وإنْ جئت بعده باسمٍ آخر وقَعَ فضلةً ، فينتصبُ انتصابَ الفضلات ، وهو المفعول به »[١١٠].

وفي رأي الاستربادي أنّ (الرفع) الذي هو أقوى الحركاتِ وأثقلُها قد جُعِلَ للعُمَدِ ، وأنّ (النصبَ) الذي هو أضعفُ الحركات وأخفُّها قد جُعِلَ للفضلات ، وذلك لكون الفضلات أضعفَ من العُمَدِ وأكثرَ منها[١١١].

وعلَّلَ آخرون رَفْعَ الفاعل ونَصْبَ المفعول بـ (الموازنة) أو (التعادل) ، فقال الجرجاني : « إنّما خُصَّ الفاعلُ بالرفع دون النصب ، لاجلِ أن الرفع أثقل من النصب ، والفاعل أقل من المفعول ، ألا ترى أنّ فعلًا واحداً يكون له عدّة مفعولات ، ولا يكونُ له إلا فاعلٌ واحد ، وذلك قولك : (أعْلَمْتُ زيداً عمراً خيرَ الناسِ) ، وتاتي في كلِّ فعلٍ بالمصدرِ والحال والظرف نحو : (قُمْتُ قياماً يوم الجمعة عند عمرٍو لابساً كذا) ، وعلى هذا يجري البابُ . وإذا كان المفعول يكثر هذه الكثرة ، والفاعل يقل ، كان الاولى أن يُخصَّ الفاعل بالاثقل الذي هو الرَّفعُ ، والمفعولُ بالاخفِّ الذي هو النصب ، لتكون قلة الفاعل موازنةً لثقل الرفع ، وخفّةُ النصب موازنةً لكثرة المفعول ، ومَثَلُ هذا مَثَلُ رَجُل تُنْصَبُ بينَ يديه حَجَرين ، أحدهما خمسةُ أرطال والاخر عشرة أرطال ، فتقول له : احمل الخفيف عشر مرات والثقيل خمس مرات ، فتجعل كثرة الممارسة بازاء خفّة الوزن ، وقلّة الممارسة بازاء ثقله ، فتكون ثابتاً على الحكمة . فإنْ أمرتَهُ بحمل الثقيل عشر مرات ناقضتَ ، لجمعك عليه ثِقَلَ الوزن وكثرة العمل في حالة واحدة ، وخِفَّتَهما في حالة اخرى ، وتترك الاقتصاد واعتبار التعادل في الموضعين . وهذا تمثيل ذكره شيخنا أبو الحسين ـ رحمه الله ـ حكايةً عن الخليل .

ومن قال : إنّ الفاعل كان يجب أن يُنصبَ ، والمفعول أن يُرفع ، دخل قوله في هذا النوع من ترك الحكمة كما وصفنا . وها هنا طريقةٌ اخرى ، وهي أن يرفعَ السؤال من أصله ، وذاك أنهم لو كانوا قد نصبوا الفاعلَ ورفعوا المفعولَ على ما يقترحه هذا السائل ، لَكانَ لآخر أن يقول : كيف لم يُبْنَ الامرُ على العكس ؟ ، وكلُّ سؤالٍ انقلبَ فهو باطلٌ . فاللازم إذن اختصاصُ كلِّ واحدٍ منهما بعلامةٍ لا تكونُ لصاحبه ، وما عدا

ذلك من القول فاقتراحُ وتَحكُّمٌ فاعرفْه »[١١١].

ونقل السيوطي قول ابن النحاس في كتاب (التعليقة) : « إنما رُفع الفاعل ونُصب المفعول ، لقلة الفاعل لكونه لا يكون إلّا لفظاً واحداً ، وكثرة المفعول لكونه متعدداً ، والرفع أثقلُ من النصب ، فأعطي الثقيل للواحد والخفيف للمتعدد ليتعادلا »[١١٢].

وعلّله غيرهم بـ (المشاكلة) ، فقد نقل السيوطي قول السخاوي في كتاب (شرح المفصّل) : « قال الخليل : أولُ الحركات الضمة لانها من الشفة ، وأول ما يقع في الكلام الفاعل ، فكان حقُّ الكلام إذا حُمل على المشاكلة أن يُقسَمَ أول الحركات لاول الاشياء »[١١٣].

ونقل الزجاجي قول الفرّاء في علة جزم الافعال : « إنّ الاسماء أخف من الافعال ، وان الافعال أثقل من الاسماء ، وانه إنما جُزِمت الافعال لثقلها ، فخُفِّفت بالجزم لانه خفف ، وإنّ الاسماء كانت أحملَ للخفض لخفّتها ، ليعتدل الكلام بتخفيف الثقيل والزام بعض الثقيل للخفيف ، وهذا هو قولُ الفرّاء . وأكثر الكوفيين قالوا : لم تُخفض الافعال لثقلها ، ولم تُجزم الاسماء لخفّتها ، ليعتدل الكلام »[١١٤].

الهوامش والمصادر

(١) الخصائص ، لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الثانية ، دار الهدى ـ بيروت ، جـ ١ ص ٤٨ .
(٢) المصدر نفسه ، جـ ١ ص ٨٧ ـ ٨٨ .
(٣) عبارة سيبويه في الكتاب جـ ١ ص ٢٢ : « وليس شيء يضطرّون اليه إلا وهم يحاولون به وجهاً » .
(٤) الخصائص ، جـ ١ ص ٥٣ ـ ٥٤ .
(٥) ينظر : ارتشاف الضَرب ، لابي حيان الاندلسي ، تحقـ : د. مصطفى أحمد النماس ، ط ١ ، ١٩٨٤ ، جـ ١ ص ٤٣١ .
(٦) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقـ : د. كاظم بحر المرجان ، بغداد ١٩٨٢ ، جـ ١ ص ٩٨ .
(٧) ينظر : شرح الحدود النحوية ، لعبدالله بن أحمد الفاكهي ، تحقـ : د. زكي فهمي الالوسي ، بغداد ١٩٨٨ ، ص ٧٦ .
(٨) ينظر : لسان العرب (عرب) ، لابن منظور ، بيروت ١٩٥٦ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ٩٧ ـ ٩٨ .
(٩) ينظر : الخصائص ، جـ ١ ص ٣٥ ـ ٣٦ ، وشرح المفصل ، جـ ١ ص ٧٢ .
(١٠) ينظر : لسان العرب (عرب) .
(١١) ينظر : الايضاح في علل النحو ، لابي القاسم الزجاجي ، تحقـ : مازن المبارك ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٩١ .
(١٢) ينظر : شرح الكافية ، لرضي الدين الاستربادي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، جـ ١ ص ٢٤ .
(١٣) ينظر : الايضاح في علل النحو ، ص ٦٩ ـ ٧٠ .
(١٤) الصاحبي في فقه اللغة ، لاحمد بن فارس ، تحقـ : مصطفى الشويمي ، بيروت ١٩٦٤ ، ص ٦٦ .
(١٥) المصدر نفسه ، ص ٧٧ .
(١٦) المصدر نفسه ، ص ١٩٠ ـ ١٩١ ، وينظر : تاويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقـ : احمد صقر ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٤ ـ ١٥ ، والاشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي تحقـ : طه عبدالرؤوف سعد ، القاهرة ١٩٥٩ ، جـ ١ ص ١٠٣ ـ ١١٣ ، جـ ٣ ص ٣١٥ ، ومسائل خلافية في النحو ، لابي البقاء العكبري ، تحقـ : محمد خير الحلواني ، ص ٩٥ ـ ٩٦ ، والجمل ، لابي القاسم الزجاجي ، تحقـ : ابن ابي شنب ، ط ٢ ، باريس ١٩٥٧ ، ص ٢٦٠ ـ ٢٦٢ .
(١٧) المرتجل ، لابي محمد بن الخشاب ، تحقـ : علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢ ، ص ٣٤ ـ ٣٥ .
(١٨) ينظر : شرح المفصّل ، لموفق الدين بن يعيش ، عالم الكتب ـ بيروت ، جـ ١ ص ٧٢ .
(١٩) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ٣٢٩ .
(٢٠) ينظر : الايضاح في علل النحو ، ص ٧٠ ـ ٧١ .
(٢١) الايضاح في علل النحو ، ص ٩١ .
(٢٢) أي : نوعاً .
(٢٣) الخصائص ، جـ ١ ص ٣٥ .
(٢٤) المصدر نفسه ، جـ ١ ص ١٧٥ .
(٢٥) التعريفات ، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٥٣ .
(٢٦) شرح الحدود النحوية ، ص ٧٧ .
(٢٧) شرح الاشموني ، تحقـ : محيي الدين عبدالحميد ، ط ١ ، القاهرة ١٩٥٥ ، جـ ١ ص ١٩ .
(٢٨) ينظر : شرح المفصّل ، جـ ١ ص ٧٢ ، وارتشاف الضَرب ، جـ ١ ص ٤١٣ ، وشرح الحدود النحوية ، ص ٧٧ .
(٢٩) ابو علي النحوي .
(٣٠) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ٩٨ ـ ٩٩ .
(٣١) شرح المفصّل ، جـ ١ ص ٧٢ .
(٣٢) ارتشاف الضَرب ، جـ ١ ص ٤١٤ .
(٣٣) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ١٠٧ ـ ١٠٨ ، والمرتجل ، ص ٣٥ .
(٣٤) الايضاح ، ص ٧٧ .
(٣٥) ينظر : الايضاح ، ص ٧١ .
(٣٦) ينظر : الكتاب ، لسيبويه ، تحقـ : عبدالسلام هارون ، القاهرة ١٩٦٦ ، جـ ٢ ص ٩٧ ، جـ ٣ ص ٣٢٥ ، جـ ٤ ص ٢٢٦ ، وارتشاف الضرب ، جـ ١ ص ٤١٤ ، والمرتجل ، ص ٣٥ .
(٣٧) ينظر : ارتشاف الضَرب ، جـ ١ ص ٤١٣ ـ ٤١٥ ، وهمع الهوامع ، جـ ١ ص ٢١ .
(٣٨) ينظر : شرح المفصّل ، جـ ١ ص ٧٢ .
(٣٩) ينظر : كتاب المقتصد ، جـ ١ ص ١٠١ .
(٤٠) ينظر : شرح المفصّل ، جـ ١ ص ٧٢ ـ ٧٣ .

(٤١) ينظر : كتاب المقتصد ، جـ ١ ص ١٠٣ .
(٤٢) ينظر : شرح ابن عقيل ، تحقيق : محيي الدين عبدالحميد ، القاهرة ١٩٦٢ ، جـ ١ ص ٤٤ ، ٥٨ .
(٤٣) ينظر : كتاب المقتصد ، جـ ١ ص ١٠٠ ، وشرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٥ .
(٤٤) ينظر : ارتشاف الضرب ، جـ ١ ص ٤١٣ .
(٤٥) الخصائص ، جـ ١ ص ١٠٩ .
(٤٦) المصدر نفسه ، جـ ١ ص ١٠٩ – ١١٠ .
(٤٧) المصدر نفسه ، جـ ١ ص ٧٦ – ٧٧ .
(٤٨) شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢١ .
(٤٩) المصدر نفسه ، جـ ١ ص ٢٥ ، وينظر : ص ١٨ .
(٥٠) الرّدّ على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقـ : د. شوقي ضيف ، ط ١ ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص ٨٥ – ٨٧ .
(٥١) ينظر : الايضاح في علل النحو ، ص ٩٣ – ٩٤ ، وشرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٤ .
(٥٢) ينظر : الايضاح في علل النحو ، ص ٩٤ .
(٥٣) ينظر : المفصّل ، للزمخشري ، دار الجيل – بيروت ، ص ١٨ ، وشرح المفصّل ، جـ ١ ص ٧٣ .
(٥٤) ينظر : همع الهوامع ، للسيوطي ، دار المعرفة – بيروت ، جـ ١ ص ٩٣ .
(٥٥) ينظر : شرح المفصّل ، جـ ١ ص ٧٣ .
(٥٦) ينظر : المفصّل ، ص ١٨ ، وشرح المفصّل ، جـ ١ ص ٧٣ – ٧٤ .
(٥٧) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ٢١٠ .
(٥٨) شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٤ .
(٥٩) ينظر : شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٤ .
(٦٠) همع الهوامع ، جـ ١ ص ٩٣ .
(٦١) شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٣ .
(٦٢) شرح الكافية ، جـ ١ ص ٧٠ .
(٦٣) شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٣ .
(٦٤) يعني (زيد) فاعل القيام المجرور به .
(٦٥) الخصائص ، جـ ١ ص ١٨٤ – ١٨٥ .
(٦٦) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ٣٢٧ .
(٦٧) ينظر : المفصل ، ص ١٨ .
(٦٨) ينظر : شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٣ ، وهمع الهوامع ، جـ ١ ص ٩٣ .
(٦٩) الخصائص ، جـ ١ ص ١٨٤ – ١٨٥ .
(٧٠) شرح الكافية ، جـ ١ ص ١٠٩ .
(٧١) ينظر : شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٤ .
(٧٢) ينظر : شرح الكافية ، جـ ١ ص ٧٠ .
(٧٣) ينظر : همع الهوامع ، جـ ١ ص ٩٣ .
(٧٤) شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٤ .
(٧٥) أي : المبتدأ المنصوب والخبر المنصوب .
(٧٦) شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٣ ، وينظر : ص ١٠٩ – ١١٠ .
(٧٧) المذكّر ، لابن عصفور ، تحقـ : احمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري ، ط ١ ، بغداد ١٩٧١ – ١٩٧٢ ، جـ ١ ص ١٠٦ .
(٧٨) همع الهوامع ، جـ ١ ص ١٣٤ .
(٧٩) الخصائص ، جـ ١ ص ١٩٦ – ١٩٧ .
(٨٠) المحتسب ، لابن جني ، تحقـ : علي النجدي ناصف والنجار وشلبي ، القاهرة ١٩٦٦ – ١٩٦٩ ، جـ ١ ص ٦٥ ، وينظر : ص ١٧٩ ، ٣٦٢ ، جـ ٢ ص ٢٨٤ .

(٨١) ينظر : المفصّل ، ص ١٨ .
(٨٢) ينظر : شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٤ .
(٨٣) ينظر : شرح الكافية ، جـ ١ ص ٧٠ .
(٨٤) ينظر : اللّامات ، لابي القاسم الزجاجي ، تحقـ : د. مازن المبارك ، دمشق ١٩٦٩ ، ص ٨٣ .
(٨٥) سورة المائدة : الاية ٦ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن ، مكي بن ابي طالب القيسي ، تحقـ : ياسين محمد السوّاس ، دمشق ١٩٧٤ ، جـ ١ ص ٢٢٠ – ٢٢١ .
(٨٦) أي : الفعل .
(٨٧) ينظر : شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٠ – ٢١ .
(٨٨) ينظر : شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٠ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ٣٢٦ .
(٨٩) الايضاح في علل النحو ، ص ١٢٨ .
(٩٠) دلائل الاعجاز ، لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقـ : محمد عبدالمنعم خفاجي ، ط ١ ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٤٥٤ .
(٩١) همع الهوامع ، جـ ١ ص ٢١ .
(٩٢) الاشباه والنظائر ، جـ ١ ص ١٦١ .
(٩٣) كتاب اللامات ، ص ٨٣ .
(٩٤) الخصائص ، جـ ١ ص ٦٩ .
(٩٥) الاشباه والنظائر ، جـ ١ ص ١٦٠ .
(٩٦) الخصائص ، جـ ١ ص ٥٩ .
(٩٧) الاشباه والنظائر ، جـ ١ ص ١٦١ .
(٩٨) الخصائص ، جـ ١ ص ٧٥ ، وينظر : الاشباه والنظائر ، جـ ١ ص ١٦١ .
(٩٩) الخصائص ، جـ ١ ص ٦٩ – ٧١ .
(١٠٠) الاشباه والنظائر ، جـ ١ ص ١٦١ .
(١٠١) الخصائص ، جـ ١ ص ٧٨ .
(١٠٢) ينظر : الايضاح في علل النحو ، ص ١٢٤ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ٢٠٩ .
(١٠٣) ينظر : شرح الكافية ، جـ ١ ص ٧٠ .
(١٠٤) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ٢٠٩ – ٢١٠ .
(١٠٥) الخصائص ، جـ ١ ص ٥٥ .
(١٠٦) الخصائص ، جـ ١ ص ٤٩ .
(١٠٧) الاشباه والنظائر ، جـ ١ ص ١٦٠ .
(١٠٨) همع الهوامع ، جـ ١ ص ٢١ .
(١٠٩) شرح المفصّل ، جـ ١ ص ٧٣ .
(١١٠) ينظر : شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٠ .
(١١١) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ٣٢٦ – ٣٢٧ .
(١١٢) الاشباه والنظائر ، جـ ١ ص ١٠٦ .
(١١٣) الاشباه والنظائر ، جـ ١ ص ١٦١ .
(١١٤) الايضاح في علل النحو ، ص ١٠٦ .